

فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعة تنفيذ السياسات العامة في ليبيا دراسة في المعوقات المؤسسية وآليات التطوير

أسامة الهادي امحمد حصن

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة نالوت - ليبيا

Osamalhade89@gmail.com

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة تحليل فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا ودورها في متابعة تنفيذ السياسات العامة، من خلال مقارنة تجمع بين الإطار المفاهيمي للسياسة العامة والرقابة الإدارية، والبنية المؤسسية للأجهزة الرقابية، والواقع العملي لعملها، إضافة إلى المعوقات التي تحد من أدائها. تعتمد الدراسة على منهج وصفي-تحليلي يهدف إلى تفسير العلاقة بين فعالية الرقابة وجودة تنفيذ السياسات العامة. وتخلص إلى أن الأجهزة الرقابية الليبية تمتلك إطاراً قانونياً ومؤسسياً متنوعاً، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة بسبب الانقسام السياسي، وضعف الحوكمة، وتداخل الاختصاصات، إضافة إلى القيود القانونية والتقنية. كما تشير النتائج إلى وجود فجوة بين النصوص التشريعية والتطبيق العملي، مما يؤثر سلباً على كفاءة الإدارة العامة ومكافحة الفساد. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الاستقلال المؤسسي، وتحديث التشريعات، وتطوير نظم المعلومات والرقابة الرقمية، بما يساهم في رفع كفاءة تنفيذ السياسات العامة.

الكلمات المفتاحية: الأجهزة الرقابية، السياسات العامة، ليبيا، الحوكمة، ديوان المحاسبة، المساءلة، الفساد الإداري.

Effectiveness of Oversight Institutions in Monitoring Public Policy Implementation in Libya A Study of Institutional Constraints and Development Mechanisms

Osamah Al-Hadi Amhimmid Hisn

Faculty Member, Faculty of Economics and Political Science
University of Nalut - Libya
Osamaalhade89@gmail.com

Abstract:

This study examines the effectiveness of oversight institutions in Libya and their role in monitoring public policy implementation. It adopts a descriptive-analytical approach covering public policy concepts, administrative control frameworks, institutional structures, practical performance, and constraints. The findings indicate that although Libya possesses a formal legal and institutional oversight system, its effectiveness remains limited due to political fragmentation, weak governance, overlapping mandates, and legal and technical constraints. A significant gap exists between legal provisions and actual implementation, negatively affecting administrative efficiency and anti-corruption efforts. The study recommends strengthening institutional independence, updating regulatory frameworks, and developing digital and information-based oversight systems to improve public policy implementation effectiveness.

Keywords: oversight institutions, public policy, Libya, governance, Audit Bureau, accountability, administrative corruption.

المقدمة:

تُعد الأجهزة الرقابية إحدى المكونات الأساسية في بنية الدولة الحديثة، إذ تمثل الأداة المؤسسية المسؤولة عن ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، ومتابعة أداء المؤسسات العامة،

بما يحقق الانضباط الإداري والمالي داخل أجهزة الدولة. وتكمن أهمية هذه الأجهزة في كونها تمارس وظيفة رقابية شاملة تتجاوز مجرد التحقق من المخالفات إلى تقييم الأداء العام للمؤسسات الحكومية، بما يعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة. كما ترتبط هذه الأجهزة مباشرة بمدى قوة النظام المؤسسي للدولة، إذ إن فاعليتها تعكس درجة تطور الحوكمة العامة وقدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة.

تمثل السياسات العامة الإطار الذي تُترجم من خلاله أهداف الدولة إلى برامج وإجراءات عملية تستهدف معالجة القضايا المجتمعية وتوزيع الموارد العامة. وتتميز هذه السياسات بطبيعتها التفاعلية، حيث تتداخل فيها مستويات متعددة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، ما يجعلها نتاجاً معقداً للتفاعل بين البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أن نجاح السياسات العامة لا يرتبط فقط بجودة صياغتها، بل بمدى قدرتها على التنفيذ الفعلي وتحقيق النتائج المرجوة، وهو ما يجعل مرحلة التنفيذ من أهم مراحل العملية السياسية وأكثرها حساسية.

في ضوء التفاعل بين الأجهزة الرقابية والسياسات العامة، تبرز إشكالية أساسية تتعلق بمدى قدرة هذه الأجهزة على ضمان فاعلية تنفيذ السياسات العامة في السياق الليبي، خاصة في ظل التحديات المؤسسية والسياسية التي تمر بها الدولة. إذ تشير الممارسة الواقعية إلى وجود فجوة بين الأطر القانونية المنظمة للعمل الرقابي وبين مستوى الأداء الفعلي لهذه الأجهزة، الأمر الذي ينعكس على جودة تنفيذ السياسات العامة. ومن هنا تركز هذه الدراسة على تحليل فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا، واستكشاف المعوقات المؤسسية التي تحد من أدائها، واقتراح آليات تطوير من شأنها تعزيز دورها في تحسين تنفيذ السياسات العامة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود ضعف ملحوظ في فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا في متابعة تنفيذ السياسات العامة، رغم تعدد هذه الأجهزة وتنوع اختصاصاتها، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاءة الإطار المؤسسي القائم، وطبيعة المعوقات التي تحد من أدائها، ومدى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية وتشريعية وتقنية. وانطلاقاً من مشكلة البحث تتجسد

الإشكالية في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى تسهم الأجهزة الرقابية في ليبيا في تحسين فاعلية تنفيذ السياسات العامة، وما طبيعة المعوقات المؤسسية التي تحد من هذا الدور، وكيف يمكن تطوير هذه الأجهزة لتعزيز أدائها؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما مفهوم الأجهزة الرقابية ودورها في تنفيذ السياسات العامة؟
2. كيف تعمل الأجهزة الرقابية في السياق الليبي؟
3. ما أبرز المعوقات المؤسسية التي تحد من فاعليتها؟
4. ما الآليات الممكنة لتطوير أداء هذه الأجهزة؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل الإطار المفاهيمي للأجهزة الرقابية والسياسات العامة .
2. تقييم واقع الأجهزة الرقابية في ليبيا .
3. تحديد المعوقات المؤسسية المؤثرة على الأداء الرقابي .
4. اقتراح آليات تطوير لتعزيز فاعلية الرقابة في تنفيذ السياسات العامة .

المناهج المستخدمة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات النظرية والتقارير الرسمية ذات الصلة بالأجهزة الرقابية والسياسات العامة في ليبيا، بهدف تفسير العلاقة بين البنية المؤسسية وفعالية تنفيذ السياسات العامة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للسياسة العامة والرقابة الإدارية.
المحور الثاني: البنية المؤسسية للأجهزة الرقابية في ليبيا ودورها في متابعة تنفيذ السياسات العامة.

المحور الثالث: واقع فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعة تنفيذ السياسات العامة في ليبيا
المحور الرابع: المعوقات المؤسسية التي تحد من فاعلية الأجهزة الرقابية وآليات تطويرها في ليبيا.

المحور الأول: الإطار المؤسسي للأجهزة الرقابية في ليبيا ودورها في متابعة تنفيذ السياسة العامة:

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة والرقابة الإدارية:

تُعد السياسة العامة من المفاهيم المركزية في تحليل أداء الدولة الحديثة، إذ تعكس طبيعة تفاعل المؤسسات الرسمية مع القضايا المجتمعية في إطار عملية إنتاج القرار العام وتنفيذه. وتقوم السياسة العامة على فكرة تحويل الأهداف العامة إلى برامج وإجراءات عملية، بما يجعلها أداة تنظيمية لتوزيع الموارد وتوجيه السلوك المؤسسي داخل الدولة. وفي هذا السياق، تُفهم السياسة العامة باعتبارها برنامج عمل هادف يرتبط بمعالجة المشكلات العامة عبر مستويات متعددة من الفعل الحكومي (اندرسون: 1999: ص 15).

ومن منظور أكثر تركيبيًا، لا تقتصر السياسة العامة على كونها مخرجات سلطوية، بل تُعد عملية توزيع للقيم داخل المجتمع، تتجسد في الإجابة عن أسئلة من قبيل: من يحصل على ماذا وكيف ومتى، وهو ما يعكس بعدها التوزيعي كما في طرح ديفيد إيبستون حول التخصيص السلطوي للقيم (حمودة: 2024: ص 26). كما تُفهم باعتبارها عملية تفاعلية بين مختلف مكونات الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجسد في قرارات وقوانين ولوائح تعكس استجابة مؤسسية للمتغيرات العامة (الحسومي، 2023، ص 12).

وفي هذا السياق، تبرز السياسة العامة بوصفها مخرجات ناتجة عن تفاعل معقد بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، حيث لا يمكن اختزالها في جهة واحدة، بل هي نتاج عملية مركبة تشمل أجهزة الدولة المختلفة (النعمي: 2016: ص 156). كما أنها تعكس طبيعة الاختيار السياسي بين البدائل، بما يجعلها تعبيرًا عن أولويات النظام السياسي في لحظة تاريخية معينة (خشيم، 2021، ص 40).

ثانياً: الرقابة الإدارية بوصفها آلية لضبط تنفيذ السياسة العامة:

تُعد الرقابة الإدارية إحدى الأدوات الجوهرية في ضمان فعالية تنفيذ السياسات العامة، إذ تمثل حلقة وصل بين التخطيط والتنفيذ عبر آليات القياس والتقييم والتصحيح. وتقوم الرقابة على أساس التحقق من مدى مطابقة الأداء الفعلي للأهداف المخططة، بما يسمح باكتشاف الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب (الحسن والبحري، 2021، ص 119).

وبالتالي، لا تقتصر وظيفة الرقابة على الجانب الفني، بل تمتد لتشمل ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل الإداري، بما يعزز من الانضباط المؤسسي ويحد من الانحرافات داخل الجهاز الإداري. وفي هذا السياق، تهدف الرقابة إلى كشف أسباب القصور والانحراف والحد من تجاوزاته داخل المؤسسات العامة.

كما تؤدي الرقابة دوراً وقائياً مهماً في تحسين الأداء العام، حيث لا يقتصر دورها على معالجة الأخطاء بعد وقوعها، بل يمتد إلى توجيه السلوك الإداري نحو الفاعلية قبل حدوث الانحراف (النومسي، 2011، ص 14-17). ويُضاف إلى ذلك دورها في تعزيز المساءلة الإدارية وضبط استخدام الموارد العامة، سواء كانت مالية أو إدارية، بما يضمن حماية المال العام وتحقيق الكفاءة (حميد ومشهدي، 2025، ص 253-254).

ثالثاً: فاعلية تنفيذ السياسات العامة:

تُقاس فاعلية تنفيذ السياسات العامة بمدى قدرة الجهاز الإداري على تحويل الأهداف إلى نتائج ملموسة قابلة للقياس، وفق معايير الكفاءة والاقتصاد في الوقت والموارد. وتستند الفاعلية إلى قدرة المؤسسات على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر زمن إداري (المطيري وخاشقجي، 1997، ص 68-70).

وتتأثر هذه الفاعلية بشكل مباشر بجودة المعلومات المتاحة لصانع القرار، ومدى قدرة النظام الإداري على استخدام البيانات في توجيه عملية التنفيذ. كما أن غياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى نشي الفساد الإداري، بما ينعكس سلباً على كفاءة استخدام الموارد العامة ويعيق التنمية المستدامة (حميد ومشهدي، 2025، ص 263).

وفي هذا الإطار، تُعد الرقابة عنصراً وقائياً يسبق الانحراف الإداري، حيث تعمل على توجيه الانتباه نحو تحسين الأداء قبل وقوع الأخطاء (النومسي، 2011، ص 14-17). وبالتالي، فإن الفاعلية لا تُفهم بمعزل عن الرقابة، بل ضمن علاقة تكاملية بين الأداء الإداري وآليات الضبط المؤسسي.

رابعاً: العلاقة النظرية بين الرقابة وفاعلية تنفيذ السياسات العامة:

تقوم العلاقة بين الرقابة وفاعلية تنفيذ السياسات العامة على منطق تكاملي سببي، حيث تُسهم الرقابة في تحسين جودة الأداء الإداري وتقليل الانحرافات، مما ينعكس مباشرة على كفاءة التنفيذ واستقرار الدولة. فكلما ارتفعت فعالية الرقابة، تحسنت مستويات التنفيذ وانخفضت مستويات الفساد والانحراف (بن عاشور ووالي، 2023، ص 164).

وتعمل الرقابة كألية تغذية عكسية داخل دورة السياسة العامة، إذ تسمح بإعادة تقييم الأداء وتصحيح المسار بشكل مستمر، مما يجعلها جزءاً من البنية الوظيفية للسياسة العامة وليس عنصراً خارجياً عنها. كما أن الرقابة الداخلية تسهم في تحسين جودة التنفيذ من خلال كشف الانحرافات وتعزيز الالتزام المؤسسي داخل الأجهزة الإدارية (حميد ومشهدي، 2025، ص 255). وتتداخل هذه العلاقة مع مؤشرات الحوكمة والاستقرار المؤسسي، حيث يعكس ضعف الرقابة خللاً في أداء الدولة وقدرتها على إدارة مواردها العامة بكفاءة (العبيدي، 2020، ص 32). وبالتالي فإن العلاقة بين الرقابة والتنفيذ هي علاقة بنيوية تحدد مستوى فعالية الدولة في إدارة سياساتها العامة.

يتضح من التحليل أن السياسة العامة تمثل الإطار الحاكم لتوجيه فعل الدولة، بينما تشكل الرقابة الإدارية الأداة التنظيمية لضبط هذا الفعل وضمان فاعليته. وتظهر العلاقة بينهما بوصفها علاقة تكاملية تؤسس لفاعلية التنفيذ واستقرار الأداء المؤسسي، خاصة في السياقات التي تعاني من تحديات بنيوية مثل الحالة الليبية.

المحور الثاني: الإطار المؤسسي للأجهزة الرقابية في ليبيا ودورها في متابعة تنفيذ السياسات العامة:

تُعد الرقابة إحدى الوظائف الجوهرية في البنية الإدارية للدولة الحديثة، بوصفها الأداة التي تضمن توافق الأداء الفعلي للمؤسسات العامة مع الأهداف المرسومة للسياسات العامة. فهي تمثل عملية مستمرة لقياس الأداء ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقاً، بما يسمح بتحديد الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب. وفي هذا السياق تُفهم الرقابة بوصفها: مجموعة الإجراءات والأساليب والطرق التي تعمل على قياس الأداء كماً ونوعاً، ثم العمل على تصحيح تلك الأعمال (الحسن والبحري، 2021، ص 119). وتتجاوز الرقابة بعدها الإجرائي إلى كونها أداة لضبط مسار السياسة العامة، إذ تسهم في كشف أوجه القصور والانحراف داخل المؤسسات التنفيذية، وهو ما يجعلها عنصراً أساسياً في دورة السياسات العامة وليس مرحلة لاحقة عليها. ويؤكد هذا البعد الوظيفي أن: الرقابة تهدف إلى كشف أسباب القصور في العمل والإنتاج، وكشف أسباب الانحراف، والحد من تجاوزاته، كما تكتسب الرقابة بعداً وقائياً يتجسد في توجيه سلوك الإدارة نحو الفعالية قبل وقوع الخطأ، حيث: لا تستهدف تتبع الأخطاء وتصحيحها بل تلعب دور العامل الوقائي الذي يهدف إلى توجيه انتباه المسؤول إلى تحقيق فاعلية العمل (النومسي، 2011، ص 14). ويرتبط نجاح هذه الوظيفة بوجود منظومة معلوماتية دقيقة تدعم القرار الرقابي، إذ إن فعالية الرقابة لا تتحقق دون تدفق بيانات موثوقة تُمكن من كشف الانحرافات وتحليلها: تزويد النظام الرقابي بجهاز معلوماتي دقيق ومتطور وواضح يساهم في تحديد الأخطاء والانحرافات (الجوهري، 2007، ص 184).

أولاً: البرلمان الليبي بوصفه فاعلاً رقابياً تشريعياً:

يمثل البرلمان الليبي أحد أهم الفاعلين الرقابيين في النظام السياسي، حيث يمارس رقابة سياسية وتشريعية على السلطة التنفيذية عبر آليات متعددة أبرزها اللجان البرلمانية وأدوات المساءلة. ويستند هذا الدور إلى مبدأ التوازن بين السلطات، إذ: نص الإعلان الدستوري

الليبي فيما يخص الرقابة في ليبيا على وجوب رقابة متبادلة بين السلطات الرئيسية في الدولة (بن عاشور ووالي، 2023، ص 164).

وتتجسد الفاعلية الرقابية للبرلمان من خلال اعتماده على أجهزة فنية مساندة تساعد في أداء مهامه، إذ إن هذه الأجهزة تُعد امتداداً مؤسسياً لوظيفته الرقابية: ما يساعد هذه الأجهزة الرقابية على أداء مهامها المنوطة بها هو تبعيتها للسلطة التشريعية، حيث تعتبر هذه الأجهزة أحد أهم أدواتها في الرقابة على أعمال الحكومة (أمبارك، 2022، ص 139). غير أن هذه الوظيفة تواجه قيوداً بنيوية ناتجة عن البيئة السياسية العامة، حيث يؤدي الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة إلى إضعاف استقلالية العمل الرقابي، حيث أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة أدى إلى تسييس الرقابة البرلمانية وفقدانها الاستقلال الوظيفي، كما أن ضعف الأداء الإداري الحكومي ينعكس مباشرة على فعالية البرلمان الرقابية، إذ: كلما ضعف الأداء الإداري، تراجعت قدرة البرلمان على ممارسة دوره الرقابي في المتابعة والمساءلة والتصحيح (الطاهر، 2026، ص 82).

ثانياً: ديوان المحاسبة كجهاز رقابي مالي مركزي:

يُعد ديوان المحاسبة الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة، ويتميز بطابع الاستقلالية القانونية والإدارية التي تمنحه القدرة على ممارسة رقابة لاحقة على المال العام. فهو: هيئة مهنية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المستقلة، يتبع للسلطة التشريعية مباشرة (قانون رقم 19 لسنة 2013، 2013)، وتتمحور وظيفته الأساسية حول ضمان الالتزام المالي والميزانيات داخل المؤسسات العامة، من خلال التحقق من مشروعية الإنفاق العام، حيث: يتأكد الديوان من عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة لأي باب أو بند في الميزانية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة (بن عاشور ووالي، 2023، ص 411). كما يعتمد الديوان على آليات تدقيق واسعة تتيح له الوصول إلى الوثائق والسجلات المالية، ومثالاً لا حصراً: يحق للمجلس أن يدقق في أي مستند أو سجل أو أوراق يرى حسب تقديره أنها لازمة لقيامه بالرقابة على أكمل وجه (خميس، 2007، ص 78).

ورغم هذا الدور، يواجه الديوان تحدياً مرتبطاً بضعف استجابة الجهات التنفيذية لتوصياته، حيث تُسجل تقاريره تكراراً للملاحظات ذاتها، وهو ما يعكس محدودية الأثر التصحيحي للرقابة المالية في الواقع العملي (الشبلي، 2022، ص 93).

ثالثاً: هيئة الرقابة الإدارية كجهاز لضبط الأداء الإداري

تُعتبر هيئة الرقابة الإدارية إحدى الركائز الأساسية في منظومة الرقابة الإدارية داخل الدولة، حيث تختص بمتابعة الأداء الوظيفي داخل الجهاز الإداري وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح. وهي: هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ملحقة بالسلطة التشريعية في الدولة، حيث تباشر الهيئة مهامها وفقاً للاختصاصات المنصوص عليها في قانون إنشائه (قانون رقم 20 لسنة 2013، 2013). وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحسين كفاءة الجهاز الإداري والحد من الانحرافات الوظيفية، إذ تهدف إلى: تحسين فاعلية الجهاز الإداري، والحد من تجاوزاته، وضمان سير العمل بانتظام واطراد مع القوانين واللوائح، كما تعتمد الهيئة على أدوات تحليل وتقييم تهدف إلى كشف أوجه القصور في الأنظمة الإدارية، إذ تعمل على: التأكد من أنها تحقق الأغراض التي شرعت من أجلها، وكشف وجه النقص فيها، وكذلك التحري عن أسباب القصور. غير أن هذه الوظيفة تواجه تحديات مرتبطة بضعف منظومة المساءلة داخل المؤسسات العامة، إذ: لا يوجد نظام للمساءلة بشكل سليم في المؤسسات العامة الليبية (عبدو والعيساوي، 2022، ص 3).

رابعاً: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها الرقابي:

تُعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة النزاهة العامة، حيث تركز على الحد من الممارسات الفاسدة داخل الجهاز الإداري. وتقوم وظيفتها على تعزيز الانضباط الإداري، وينظم قانون رقم (11) لسنة 2014 (2014) عمل الهيئة من خلال الصلاحيات التنفيذية الممنوحة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. الرقابة بشكل عام، أما أن تكون إدارية هدفها انضباط موظفي الدولة في أداء واجباتهم بكفاءة وفقاً للقوانين والأنظمة (قانون رقم 11 لسنة 2014، 2014). إلا أن فاعلية الهيئة تواجه تحدياً جوهرياً يتمثل في محدودية الصلاحيات القانونية الممنوحة لها، فوجود قصور واضح في كفاية الاختصاصات

الممنوحة للهيئة في مكافحة الفساد أو حتى الحد منه انعكس سلباً على مستويين متوازنين: مستوى الهيئة كمؤسسة، ومستوى الظاهرة (الفساد) (بن عاشور ووالي، 2023، ص147). ويرتبط على ضعف هذه المنظومة الرقابية ارتفاع مستويات الفساد الإداري، بما ينعكس على استنزاف الموارد العامة وإضعاف التنمية (حميد ومشهدي، 2025، ص254). يكشف تحليل البنية الرقابية في ليبيا عن وجود إشكالية مركزية تتمثل في تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الأداء العام بدلاً من تكامله، وبالتالي، فإن عدم التمييز والتداخل بين اختصاصات الأجهزة الرقابية المركزية الرئيسية ترتب عليها إغفال دورها الأساسي (بن عاشور ووالي، 2023، ص147). كما يؤدي هذا التداخل إلى تكرار الجهود وتضارب القرارات، حيث: التكرار، وتضارب الآراء، وتداخلات بين أعمالها (النومسي، 2011، ص31). وفي المقابل، يظل محدودية الردع القانوني أحد أبرز القيود البنوية، إذ إن العقوبات المتاحة في بعض الأجهزة الرقابية تظل محدودة الأثر، مثل العقوبات المالية التي لا تتجاوز حدوداً معينة (خميس، 2007، ص80). وعليه، فإن فعالية الأجهزة الرقابية لا تتوقف فقط على وجودها المؤسسي، بل على درجة التكامل والتنسيق بينها، وهو ما يحدد في النهاية قدرتها على دعم استقرار الدولة وتحقيق فعالية السياسات العامة (بن عاشور ووالي، 2023، ص405).

المحور الثالث: واقع فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعة تنفيذ السياسات العامة في ليبيا:
أولاً: آليات متابعة تنفيذ السياسات العامة:

تعتمد الأجهزة الرقابية في ليبيا على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى قياس الأداء ومقارنته بالأهداف المخططة، بما يسمح بتحديد الانحرافات وتحسين التنفيذ. وتتمثل هذه العملية في المتابعة الدورية للأداء المؤسسي، حيث تتم متابعة وقياس الأداء من خلال حصر النتائج التي تتحقق من الأنشطة أو العمليات التي تم تنفيذها، ومقارنة ما تم إنجازه بالأهداف المحددة سلفاً (بن عاشور ووالي، 2023، ص165).

كما تشمل الآليات الرقابية الرقابة المالية المصاحبة واللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة، وتتجسد هذه الوظيفية في الرقابة التشريعية على الميزانية العامة فقد تكون رقابة

مصاحبة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة، ورقابة لاحقة على تنفيذها (أوبريق، 2022، ص 587-589). وتعتمد الأجهزة الرقابية كذلك على التقارير التحليلية كأداة لتغذية عملية اتخاذ القرار داخل السلطة التشريعية والتنفيذية، فهي تقوم بإعداد تقرير مفصل يسهل العملية على أعضاء السلطة التشريعية (أوبريق، 2022، ص 589). كما تُستخدم نظم المعلومات في دعم عمليات الرقابة من خلال توفير بيانات دقيقة تساعد في كشف الانحرافات في الأداء المؤسسي الذي بدوره ينعكس على تنفيذ السياسة العامة (الجوهري، 2007، ص 184).

ثانياً: أدوات الرقابة المالية والإدارية:

توظف الأجهزة الرقابية في ليبيا مجموعة من الأدوات المالية والإدارية التي تهدف إلى تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح، وضبط استخدام المال العام. ومن أبرز هذه الأدوات الرقابة الوقائية التي تستهدف منع الانحراف قبل وقوعه، حيث: تسمى بالرقابة المانعة أو الوقائية، وتهدف إلى ضمان تحسين الأداء (المطيري وخالقجي، 1997، ص 71).

كما تتمتع الأجهزة الرقابية بسلطات واسعة في الاطلاع والتدقيق، فعلى سبيل المثال: يحق لمجلس المحاسبة أن يطلب الاطلاع على كل الوثائق التي من شأنها أن تسهل العمليات المالية والمحاسبية (بن نوبة، 2023، ص 41). وتمتد هذه الصلاحيات إلى التدقيق الشامل في المستندات والسجلات، بما يضمن شمولية الفحص الرقابي.

وتشكل الرقابة المالية أحد أهم أدوات الضبط المؤسسي، حيث تقوم على التحقق من الالتزام بالاعتمادات المالية المقررة في الميزانية العامة (بن عاشور ووالي، 2023، ص 175). كما تسهم الرقابة الداخلية في تحسين جودة تنفيذ السياسات العامة والحد من الفساد الإداري (حميد ومشهدي، 2025، ص 254).

ثالثاً: التحديات الواقعية في تطبيق الرقابة:

تواجه الأجهزة الرقابية في ليبيا تحديات متعددة تؤثر بشكل مباشر على فاعليتها، في مقدمتها الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة، الأمر الذي أدى إلى تسييس العمل الرقابي، فالانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة أدى إلى تسييس الرقابة البرلمانية وفقدانها الاستقلال

الوظيفي (الطاهر، 2026، ص 82). كما تعاني المؤسسات العامة من ضعف في أنظمة المساءلة، حيث لا يوجد نظام للمساءلة بشكل سليم في المؤسسات العامة الليبية (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237). ويؤدي ذلك إلى ضعف القدرة على فرض الالتزام الإداري. وتتمثل إحدى الإشكاليات البنوية في ضعف الإطار القانوني والتنظيمي بالمؤسسات العامة الليبية (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237). كما يضاف إلى ذلك ضعف تفعيل الحوكمة بما يحد من فاعلية الرقابة العامة (بن عاشور ووالي، 2023، ص 185).

رابعاً: تقييم فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا:

تتسم فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا بوجود فجوة واضحة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي، حيث تعاني هذه الأجهزة من ضعف الأثر التنفيذي لتقاريرها وتوصياتها. ويظهر ذلك في تراجع قدرة المؤسسات على الاستجابة السريعة للملاحظات الرقابية، مما يؤدي إلى تكرار الانحرافات نفسها دون معالجة جذرية. كما أن محدودية الأدوات الردعية تقلل من فاعلية الأجهزة الرقابية، إذ إن بعض الأجهزة لا تمتلك سوى عقوبات مالية محدودة التأثير، الأمر الذي يضعف قدرتها على فرض الامتثال الفعلي. إذ تشير المعطيات إلى وجود ضعف في شفافية المعلومات داخل المؤسسات العامة، حيث: "لا توجد شفافية كافية للمعلومات في المؤسسات العامة الليبية" (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237). كما أن استمرار الاختلالات في إدارة المال العام يعكس محدودية أثر الرقابة في تحسين الأداء المؤسسي. وبالتالي، فإن تقييم الفاعلية يشير إلى أن المشكلة ليست في وجود الأجهزة الرقابية، بل في بيئة عملها المؤسسية والسياسية والتنظيمية، في ضوء ما سبق من تحليل للواقع المؤسسي والوظيفي للأجهزة الرقابية في ليبيا، يتضح أن محدودية الفاعلية لا ترتبط فقط بالبنية التنظيمية، بل تمتد إلى مجموعة من العوامل السياسية والإدارية والقانونية والتقنية التي شكلت معوقات بنوية أمام أداء هذه الأجهزة. وبناءً عليه، ينتقل البحث في محوره الثالث إلى تحليل هذه المعوقات بصورة تفصيلية، مع استعراض آليات التطوير الممكنة لرفع كفاءة المنظومة الرقابية وتعزيز دورها في تحسين تنفيذ السياسات العامة.

المحور الرابع: المعوقات المؤسسية التي تحد من فاعلية الأجهزة الرقابية وآليات تطويرها في ليبيا:

أولاً: المعوقات السياسية المؤثرة على استقلالية الأجهزة الرقابية:

ترتبط فاعلية الأجهزة الرقابية بدرجة استقلالها عن مراكز التأثير السياسي، إذ إن الرقابة لا تستطيع أداء وظائفها بكفاءة في ظل بيئة سياسية تتسم بالانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القرار. ويظهر الواقع الليبي أن التشطي السياسي الذي شهدته الدولة خلال السنوات الأخيرة انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤسسات الرقابية، حيث أدى تعدد السلطات وتنازع الاختصاصات إلى إضعاف وحدة القرار الرقابي وتقليص قدرته على إحداث الأثر المطلوب في متابعة تنفيذ السياسات العامة. وفي هذا السياق تشير الأدبيات إلى أن محدودية أثر الأجهزة الرقابية تعود إلى نقشي مظاهر الانقسام المؤسسي وتعدد السلطات داخل الدولة (الشبلي، 2022، ص 97). ولا يقتصر تأثير الانقسام السياسي على إضعاف التنسيق المؤسسي، بل يمتد إلى التأثير في حياد العمل الرقابي ذاته، إذ تتحول بعض أدوات الرقابة إلى جزء من التجاذبات السياسية القائمة بين الفاعلين السياسيين. وقد انعكس ذلك في تراجع استقلالية الرقابة البرلمانية نتيجة تسييس عملها وربطها بالصراع بين مراكز السلطة المختلفة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرتها على أداء وظائفها الرقابية بصورة موضوعية (الطاهر، 2026، ص 82). كما أن توظيف الموارد العامة ضمن سياقات الصراع السياسي أسهم في إضعاف الدور الحقيقي للأجهزة الرقابية، حيث تمكنت بعض هذه الأجهزة من توفير المال العام لأدوات الصراع السياسي (نصية، 2025).

وتتعمق هذه الإشكالية في ظل ضعف مؤشرات الحوكمة العامة وعجز السلطة المركزية عن فرض سيطرتها على كامل المجال الإداري للدولة، وهو ما أظهرته تقارير الحوكمة والمؤسسات في ليبيا (العبيدي، 2020، ص 56). ورغم أن تبعية العديد من الأجهزة الرقابية للسلطة التشريعية صُممت أصلاً لضمان استقلالها عن السلطة التنفيذية، حيث إن تبعيتها للسلطة التشريعية تمثل أحد العوامل المساعدة على أداء مهامها الرقابية (أوبيريق، 2022، ص 590)، فإن هذه الترتيبات القانونية لم تنجح بصورة كاملة في تحقيق الاستقلال

الفعلي المطلوب، مما جعل الرقابة في كثير من الأحيان خاضعة لموازن القوى السياسية أكثر من خضوعها لمقتضيات القانون والمؤسسية.

ثانياً: المعوقات الإدارية والتنظيمية داخل البنية الرقابية:

تمثل المعوقات الإدارية والتنظيمية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية في ليبيا، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة هذه الأجهزة على متابعة تنفيذ السياسات العامة وتقييم الأداء المؤسسي. فضعف الأداء الإداري داخل مؤسسات الدولة لا يؤثر فقط على الجهات التنفيذية، وإنما يمتد أثره إلى المؤسسات الرقابية ذاتها، إذ إن تراجع كفاءة الإدارة العامة يؤدي إلى إعاقة سير العمل الحكومي ويحد من فعالية تنفيذ السياسات العامة (الظاهر، 2026، ص 81).

كما يرتبط ضعف الأداء الرقابي بغياب نظم مساءلة مؤسسية فعالة داخل القطاع العام الليبي، حيث تشير الدراسات إلى عدم وجود نظام مساءلة يعمل بصورة سليمة داخل المؤسسات العامة (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237). ويترتب على ذلك ضعف الانضباط الإداري وتراجع القدرة على متابعة المخالفات ومعالجتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة الرقابة الداخلية وعلى كفاءة الأجهزة الرقابية في أداء مهامها.

ومن أبرز مظاهر القصور التنظيمي تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية المختلفة، حيث أدى عدم التمييز الواضح بين اختصاصات الأجهزة الرقابية المركزية إلى إغفال بعض أدوارها الأساسية وإضعاف مستوى التنسيق بينها (بن عاشور ووالي، 2023، ص 185). كما أن بطء استجابة الجهات التنفيذية للملاحظات والتوصيات الواردة في التقارير الرقابية أدى إلى تكرار المخالفات ذاتها في تقارير متعاقبة دون معالجة جذرية لها، وهو ما يؤكد استمرار الفجوة بين الكشف عن الانحرافات ومعالجتها فعلياً (الشبلي، 2022، ص 95). ويضاف إلى ذلك وجود قصور تشريعي وتنظيمي في بعض المجالات المرتبطة بمكافحة الفساد، بما يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على أداء وظائفها بكفاءة ويؤثر في فعالية تنفيذ السياسات العامة.

ثالثاً: المعوقات القانونية والتشريعية:

تشكل البيئة القانونية والتشريعية أحد المحددات الأساسية لفعالية الأجهزة الرقابية، إذ تعتمد هذه الأجهزة في أداء وظائفها على وضوح القواعد القانونية واستقرارها وقدرتها على توفير الأدوات اللازمة للمساءلة والمتابعة. غير أن الواقع الليبي يشير إلى وجود عدد من الاختلالات التشريعية التي انعكست سلباً على الأداء الرقابي، من أبرزها غموض بعض التشريعات وعدم استقرار القوانين المنظمة للعمل العام، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الإجراءات الرقابية وإضعاف الثقة في مخرجاتها (الطاهر، 2026، ص 82).

كما تواجه الأجهزة الرقابية قيوداً قانونية تحد من قدرتها على استكمال إجراءات مكافحة الفساد ومتابعة المخالفات حتى مراحلها النهائية، حيث لم تمنح القوانين المنشئة للأجهزة الرقابية المركزية سلطة الادعاء العام، وهو ما يضعف قدرتها على الانتقال من مرحلة الكشف عن المخالفات إلى مرحلة الملاحقة القانونية الفعلية (بن عاشور ووالي، 2023، ص 187). ويضاف إلى ذلك محدودية الجزاءات القانونية المتاحة لبعض الأجهزة الرقابية، الأمر الذي يقلل من قدرتها الردعية ويحد من تأثيرها في تعديل السلوك المؤسسي.

وتبرز كذلك مشكلة ضعف مراجعة التشريعات والأنظمة الإدارية للتأكد من تحقيقها للأهداف التي شُرعت من أجلها، وهو ما يحد من قدرة الرقابة على معالجة أوجه القصور التنظيمي بصورة مستدامة. كما أن ضعف الأطر القانونية المنظمة للعمل المؤسسي ووجود قصور في بعض الأنظمة والقوانين داخل المؤسسات العامة الليبية (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237) يؤديان إلى خلق بيئة تنظيمية غير مواتية للرقابة الفعالة، ويقلان من قدرة الأجهزة الرقابية على دعم تنفيذ السياسات العامة بصورة تحقق الكفاءة والمساءلة.

رابعاً: المعوقات التقنية والمعلوماتية:

أصبحت التكنولوجيا ونظم المعلومات من المرتكزات الأساسية لنجاح العمل الرقابي في النظم الإدارية المعاصرة، غير أن الأجهزة الرقابية في ليبيا ما تزال تواجه تحديات تقنية ومعلوماتية تحد من قدرتها على أداء وظائفها بكفاءة. وتتمثل إحدى أبرز هذه التحديات في ضعف البنية التحتية للاتصالات وتقنيات المعلومات، حيث تعاني المؤسسات العامة من

محدودية خدمات الاتصال والوصول إلى شبكة الإنترنت، الأمر الذي يعيق تبادل البيانات ويؤثر في سرعة الإنجاز الرقابي (الشبلي، 2022، ص 97).

كما أن غياب نظم معلومات رقابية متطورة يحول دون بناء قواعد بيانات دقيقة تساعد على اكتشاف الانحرافات وتحليلها بصورة مبكرة، إذ تؤكد الأدبيات أهمية تزويد النظام الرقابي بجهاز معلوماتي دقيق ومتطور يساهم في تحديد الأخطاء والانحرافات ومعالجتها بصورة فعالة (الجهري، 2007، ص 184). وفي السياق ذاته، يمثل ضعف التكامل الإلكتروني بين الأنظمة المالية والمحاسبية أحد أبرز التحديات التي تواجه الرقابة المالية. ويضاف إلى ذلك ضعف الشفافية المعلوماتية داخل العديد من المؤسسات العامة الليبية، حيث لا تزال المعلومات والبيانات اللازمة للعمل الرقابي غير متاحة بالقدر الكافي (عبدو والعيساوي، 2022، ص 237). كما أن محدودية تطبيقات الرقابة الإلكترونية وضعف الاهتمام بالأمن السيبراني يمثلان عائقاً إضافياً أمام التحول الرقمي للمنظومة الرقابية، الأمر الذي يقلل من قدرتها على مواكبة متطلبات الإدارة العامة الحديثة.

خامساً: آليات تطوير فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا:

يتطلب تعزيز فاعلية الأجهزة الرقابية في ليبيا تبني مقاربة إصلاحية شاملة تستهدف الجوانب المؤسسية والقانونية والتقنية في آن واحد. ويأتي في مقدمة متطلبات الإصلاح تعزيز الاستقلال المؤسسي للأجهزة الرقابية وبعادها عن الصراعات السياسية، بما يضمن قدرتها على أداء وظائفها وفق معايير الحياد والموضوعية (نصية، 2025). كما أن تحسين بيئة الحوكمة العامة يمثل شرطاً أساسياً لرفع كفاءة الأداء الرقابي وتعزيز دوره في متابعة تنفيذ السياسات العامة.

ويُعد التحول الرقمي أحد أهم مسارات التطوير المعاصرة، حيث تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تطوير التشغيل البيئي بين المؤسسات العامة وتعزيز التحول الرقمي يساهم في رفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختلفة (تقرير الأمم المتحدة، 2025، ص 25). كما أن تعزيز نظم الرقابة الداخلية وتطوير آليات المتابعة والتقييم يساهم

في تحسين جودة تنفيذ السياسات الحكومية والحد من مظاهر الفساد (حميد ومشهدي، 2025، ص 254).

وعلى المستوى القانوني، تبرز الحاجة إلى توسيع الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الرقابية ومنحها الأدوات الكفيلة بممارسة دورها بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك تعزيز استقلاليتها القانونية وتمكينها من أداء وظائفها في مكافحة الفساد (بن عاشور والي، 2023، ص 186). كما أن تبني الموازنات الموجهة نحو النتائج وتطوير القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات الرقابة والتشريع والتحول الرقمي يمثلان متطلبات أساسية لرفع كفاءة المنظومة الرقابية. وعليه، فإن تطوير الأجهزة الرقابية في ليبيا لا يرتبط بإصلاح جزئي أو محدود، وإنما يتطلب مشروعاً مؤسسياً متكاملًا يعيد بناء البيئة الرقابية على أسس الاستقلال والكفاءة والتكامل المؤسسي.

الخاتمة:

في ضوء التحليل الذي تناول الإطار المفاهيمي والمؤسسي للأجهزة الرقابية في ليبيا، وتقييم واقع أدائها في متابعة تنفيذ السياسات العامة، إلى جانب دراسة المعوقات البنوية التي تحد من فاعليتها، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات والخلاصات النهائية التي تعكس طبيعة الإشكال البحثي وتجب عن تساؤلاته في إطار تكاملي يراعي ترابط المستويات النظرية والمؤسسية والتطبيقية.

أثبتت الدراسة أن العلاقة بين السياسة العامة والرقابة الإدارية ليست علاقة إجرائية منفصلة، بل علاقة بنوية تكاملية تُعد فيها الرقابة جزءاً من دورة إنتاج وتنفيذ السياسات العامة. وقد تبين أن فعالية السياسة العامة لا تتحدد فقط بجودة الصياغة أو التصميم، بل بمدى قدرة المنظومة الرقابية على المتابعة والتقييم والتصحيح، بما يجعل الرقابة عنصراً داخلياً في بنية السياسة العامة وليس آلية خارجية عليها. وعليه، فإن أي خلل في هذا التكامل المفاهيمي ينعكس بصورة مباشرة على جودة الأداء المؤسسي للدولة.

كشفت النتائج أن الأجهزة الرقابية في ليبيا، رغم تعددها وتنوع وظائفها، تعاني من إشكالات بنوية جوهرية تتجلى في تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق المؤسسي، إلى

جانب محدودية الاستقلالية الفعلية عن مراكز التأثير السياسي والإداري. وقد أدى ذلك إلى إنتاج حالة من عدم الاتساق المؤسسي، انعكست في تراجع القدرة على ممارسة رقابة فعالة وشاملة على تنفيذ السياسات العامة، بما يحد من كفاءة النظام الرقابي ككل ويضعف أثره التصحيحي.

أظهرت الدراسة وجود فجوة واضحة بين الأطر القانونية المنظمة للعمل الرقابي وبين الممارسة الفعلية له، حيث تتوافر آليات وأدوات رقابية متعددة، إلا أن فعاليتها تظل محدودة بفعل ضعف أنظمة المساءلة، وتدني مستويات الشفافية، وضعف الاستجابة التنفيذية لمخرجات الرقابة. كما تبين أن القصور في البنية المعلوماتية والتقنية يمثل عاملاً إضافياً يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على أداء وظائفها بكفاءة، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة تنفيذ السياسات العامة.

توصلت الدراسة إلى أن المعوقات التي تواجه الأجهزة الرقابية في ليبيا ذات طبيعة مركبة ومتداخلة، تشمل أبعاداً سياسية تتمثل في الانقسام وتعدد مراكز القرار، وأبعاداً تنظيمية تتعلق بتداخل الاختصاصات وضعف التنسيق، وأبعاداً قانونية تتجسد في محدودية الصلاحيات وضعف الإطار التشريعي، إضافة إلى أبعاد تقنية ومعلوماتية مرتبطة بضعف التحول الرقمي. وفي المقابل، فإن تجاوز هذه المعوقات يستلزم تبني مقاربة إصلاحية شاملة تقوم على إعادة هيكلة المنظومة الرقابية، وتعزيز استقلاليتها، وتحديث الإطار التشريعي، وتطوير البنية الرقمية، بما يضمن رفع كفاءتها وتحسين قدرتها على دعم تنفيذ السياسات العامة.

النتائج:

1. خلصت الدراسة إلى وجود قصور نسبي في الإطار التشريعي المنظم للأجهزة الرقابية، يتمثل في محدودية الصلاحيات الممنوحة لها، وضعف أدوات الردع والمساءلة، وعدم كفاية التحديثات التشريعية بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الحديثة، الأمر الذي أضعف من فاعلية الإطار القانوني في دعم الأداء الرقابي.

2. تبين وجود اختلالات هيكلية في البنية التنظيمية للأجهزة الرقابية، تمثلت في تداخل الاختصاصات، وضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية، وغياب آليات فعالة للمساءلة الداخلية، إضافة إلى ضعف الاستجابة التنفيذية لتقارير الرقابة، وهو ما أدى إلى تراجع الأثر المؤسسي لهذه الأجهزة.
3. أظهرت النتائج أن البيئة السياسية غير المستقرة، القائمة على الانقسام وتعدد مراكز السلطة، قد أسهمت في إضعاف استقلالية الأجهزة الرقابية، وأدت في بعض الحالات إلى تسييس الوظيفة الرقابية، بما أثر سلباً على حياديتها وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي بكفاءة.
4. توصلت الدراسة إلى أن ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التكامل في نظم المعلومات، وانخفاض مستويات الشفافية في تدفق البيانات، تمثل عوامل رئيسية تحد من فاعلية الأجهزة الرقابية، وتعيق قدرتها على ممارسة الرقابة الفعالة على تنفيذ السياسات العامة.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة الإطار القانوني المنظم للأجهزة الرقابية بما يضمن توسيع صلاحياتها، وتعزيز أدواتها الردعية، وتحديث التشريعات ذات الصلة بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الرشيدة، وبما يعزز قدرتها على المتابعة والمساءلة الفعلية.
2. توصي الدراسة بإعادة هيكلة المنظومة الرقابية بما يحد من تداخل الاختصاصات، ويعزز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة المختلفة، مع ضرورة تفعيل نظم المساءلة الداخلية وربطها بمؤشرات أداء دقيقة قابلة للقياس والمتابعة.
3. تؤكد الدراسة على أهمية تحييد الأجهزة الرقابية عن التجاذبات السياسية، وضمان استقلاليتها الفعلية عن مراكز القرار، بما يعزز حيادها المؤسسي وقدرتها على أداء وظائفها وفق معايير مهنية موضوعية.

4. توصي الدراسة بضرورة تسريع التحول الرقمي داخل المنظومة الرقابية، وتطوير نظم المعلومات الإدارية والمالية، وتعزيز الشفافية في تبادل البيانات، إلى جانب تحسين البنية التحتية التقنية بما يضمن دعم اتخاذ القرار الرقابي على أسس علمية دقيقة.

المصادر والمراجع:

القوانين والقرارات:

1. ليبيا. المؤتمر الوطني العام. (2013). قانون رقم (19) لسنة 2013 م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة. الجريدة الرسمية.
2. ليبيا. المؤتمر الوطني العام. (2013). قانون رقم (20) لسنة 2013 م بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية. الجريدة الرسمية.
3. ليبيا. المؤتمر الوطني العام. (2014). قانون رقم (11) لسنة 2014 م بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. الجريدة الرسمية.

الكتب:

1. أندرسون، جيمس، (1999). صنع السياسة العامة، (ترجمة: عامر الكبيسي). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع .
2. الجوهري، السيد محمد حسن. (2007). الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام. الإسكندرية: منشأة المعارف .
3. حمودة، محمد حمودة. (2024). مقدمة في السياسات العامة (الطبعة الأولى). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع .
4. خشيم، مصطفى. (2021). نظريات السياسة العامة. برلين: المركز العربي الديمقراطي .

المقالات والدوريات العلمية:

1. الحسن، صبا؛ والبحري، حسن. (2021). الرقابة الإدارية ولمحة عن الرقابة الإدارية الإلكترونية. مجلة جامعة البعث، مج 43، ع 15، ص 119 .

2. الحميد، محمد عارف؛ ومشهدي، علي. (2025). الرقابة الإدارية على تنفيذ السياسات الحكومية وأثرها على الفساد الإداري. *مجلة الجامعة العراقية*، 37. (4)
3. النعمي، السائح العالم. (2016). مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها. *مجلة الأستاذ*، العدد 11 .
4. بن نوبة، رحاب محمد. (2023). الإطار التشريعي للرقابة على الإنفاق العام. *مجلة البحوث الأكاديمية للعلوم الإنسانية*، ع 25، ص 39-51 .
5. الشبلي، هاجر علي. (2022). دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ظل نقشي ظواهر الانقسام السياسي والمؤسسي. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، مج 21، ع 5، ص 176-198 .
6. عبده، محمد علي الطاهر؛ والعيسوي، السنوسي ميهوب. (2022). دور الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري بالمؤسسات العامة الليبية. *مجلة جامعة سبها*، ص 3 .
7. المطيري، حزام ماطر؛ وخاشقجي، هاني يوسف. (1997). الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، مج 10 .

الرسائل العلمية:

1. الحسومي، طلال. (2023). دور السياسة التعليمية في تطبيق معايير الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة طرابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس .
2. النومسي، محمد نواش. (2011). أثر الرقابة الإدارية على السلوك الإبداعي لدى الإدارة العامة. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

المؤتمرات العلمية:

1. أبو بريك، عبد المنعم العماري. (2022). الصلاحيات الدستورية للبرلمان في الرقابة على الميزانية: دراسة في القانون الليبي. مؤتمر كلية القانون، جامعة سرت (24-25 مايو 2022) .
2. أمبارك، عمر عبدالله عمر. (2022). دور السلطة التشريعية في إقرار الميزانية العامة والرقابة عليها في ليبيا. المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون، جامعة سرت، ص 139 .

3. بن عاشور، سامية جمال؛ وواليو، طه محمد. (2023). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة. المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ص 211-573 .

تقارير ومؤسسات:

- العبيدي، أمال. (2020). دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الإسكوا، الأمم المتحدة. دراسة تهديدية عن الحوكمة في ليبيا
- الأمم المتحدة في ليبيا. (2026). تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025. طرابلس: الأمم المتحدة في ليبيا. تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا

عام 2025

مصادر إلكترونية:

- نصية، عبد السلام. (2025). انهيار منظومة الرقابة الإدارية والمالية في ليبيا: الأسباب والتداعيات منار ليبيا.